المنع من اطلاق كما من ثنا واخبرنا ونحوهما في المناولة والاجازة
خوفا من حمل المطلق على الكامل وتقييده اي المذكور منها بما يبين
ايوضح الواقعا في كيفية التحمل من السماع او الاجازة او المناولة
بلفظ لا اشكال فيه بحيث يميز كل واحد منهما عن الاخر كان يقول
انا اوثنا اوفلان اجازة اواونا اوثنا مناولا او هما معا اي الاجازة
مناولة اوفيما اذن لي اوفيما اطلق لي روايته عنه اوفيما اجازني
اوفيما سوغ لي اوفيما اباح لي اوفيما ناولني قال الخطيب وقد كان
غير واحد من السلف يقول في المناولة اعطاني فلان او دفع الي كتابه
وشيخنا هذا القول وهو الذي تستحسنه هذه امع انه اختلف في
ذلك ايضا فحكى ابن الحاجب في مختصره قولا انه لا يجوز مع التقييد
ايضا واليه ميل ابن دقيق العيد فانه قال والذي اراه ان لا يستعمل
فيها اي في الاجازة انا لا باطلاق ولا باتقييد لبعد دلالة لفظ
الاجازة عن الاخبار اذ معناها في الوضع الاذن في الرواية انتهى وليس
ما قاله متفقا عليه كما قاله في اول ثالث اقسام التحمل وممن كان
يسلك التقييد الحسن بن محمد بن الحسن الخلال فانه يقول في
كتابه اشتقاق الاسماء نا قلان اجازة وكذا الجارلن محمد بن احمد
الواعظ ان عبد الله بن محمد البغوي اخبرهم وقال ابو بكر الخازمي
ما يحسن الاستشهاد به للتقييد هذا ايضا ان الجاني ضروره من
يريد تخريج حديث في باب ولم يجد مسلكا سواه اعني الرواية
بالاجازة العامة استجاز الله تعالى وحرر الفاظه نحو ان يقول
اخبرني فلان اجازة عامة او فيما اجاز من ادرك حياته او نحو
لفظ المجيز في الرواية فيتخلص عن غوايل التدليس والتشيع بما
لم يعط ويكون حينئذ مفتديا ولا يعد مفتريا انتهى واذا

كان

كان الاطلاق في العامة مع الاضطرار للرواية بها لعذر فاعله
مفتريا فما بالك بمن الوقت في غنية عن تحديثه لوسع لفظا فضلا
عن كونه مقلا من المسموع والشيوخ ويروى بالاجازة العامة
من غير بيان ولا افصاح وان اباح الشيخ المجيز فللمجاز له
اطلاقه ثنا او انا في المناولة او الاجازة الخاصة فضلا عن
العامة كما فعله قوم من المشايخ في اجازاتهم حيث قالوا لمن اجازوا
له ان شاء قال ثنا وان شاء قال انا ووجده لكما حكى عن شيخنا وخرم
به ابن الجزري في اجازات لم يكن ذلك في الجواز وان علل ابن
الصلاح كما تقدم في اثناء النظر بعات الثالثة لثاني اقسام التحمل
المنع من ابداله ثنا باخبرنا وعكسه باحتمال ان يكون مذهب الراوي
عدم التسوية بين الصيغتين لتعقب المحمله هناك من تكذيبه
بانه ليس بجيد من حيث ان الحكم لا يختلف في الجائز والممتنع بكون الشيخ
يرى الجائز ممتنعا والممتنع جائزا فرع لو قرأ على شيخ
شيئا بالاجازة ان لم يكن سماعا من شيخه ثم تبين انه سمعه
فالاحسن حكاية الواقع بان يقول اجازة ان لم يكن سماعا ثم
ظهر سماعه كما وقع لابي زرعة المقدسي في سنن ابن ماجه والصلاح
ابن ابي عمر في بعض المسانيد من مسند احمد حيث اخبر فيها كذلك
لعدم الوقوف على الاصل فيها ثم ظهر سماعه لها وقال بعض الحفاظ
انه لا بد من التصريح بذلك ولكن اتفق راي المحققين على عدم
اشتراطه وان اطلاق السماع كاف وهذا اما صححه ابن تيمية
والمزي وغيرهما من عاصرهما كابن المحب شيخ شيوخنا ونحوه
اخبار الزين بن الشيخة بالاجازة العامة من المجاز ثم بان ان
له سند اجازة خاصة وبعضهم اي وبعض المحدثين لم يقتصر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)